

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

الجلسة العامة 72

الثلاثاء، 6 حزيران/يونيه 2023، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي (هنغاريا)

ففي حين أن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي الأكثر عرضة للخطر، فإن التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث محدود جدا. وحالت الثغرات في البيانات، فضلا عن القيود المتعلقة بالقدرات البشرية والتقنية، دون تحقيق الأولويتين الأولى والثانية، كما شكل عدم إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال والموارد المالية المحدودة تحديات كبيرة في الأولوية الثالثة. وكان هناك أيضا العديد من الفرص الضائعة لإعادة البناء بشكل أفضل، في إطار الأولوية الرابعة، مما يوضح الحاجة إلى استراتيجيات تمويل مبتكرة لبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل.

ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن 32 في المائة فقط من الدول الجزرية الصغيرة النامية أنشأت حاليا نظاما للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. ولا تزال البقية أكثر عرضة للكوارث مما كانت عليه وقت اعتماد إطار سندي. ومن خلال عملية الاستعراض، حددت الدول الجزرية الصغيرة النامية الثغرات في القدرات وعدم كفاية وسائل التنفيذ باعتبارهما التحديات الرئيسية التي حالت دون النهوض بأهداف سندي. وفي الوقت الراهن، يُخصص معظم التمويل في حالات الكوارث للتعافي والاستجابة وليس للوقاية منها أو الحد من

عُلِّقت الجلسة الساعة 13/05 يوم الأربعاء الموافق 31 أيار/مايو 2023 واستؤنفت يوم الثلاثاء، 6 حزيران/يونيه، الساعة 10/20.

الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سندي

البند 18 من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة

(ج) الحد من مخاطر الكوارث

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الوفود بأنه، على النحو المذكور في الرسالة المؤرخة 11 أيار/مايو الموجهة من رئيس الجمعية العامة، ستقتصر البيانات على ثلاث دقائق لفرادى الوفود وخمس دقائق للبيانات التي يُدلى بها باسم مجموعة من الدول.

أعطي الكلمة الآن لممثلة ساموا، التي ستتكمّل باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

السيدة بارتلي (ساموا) (تكلمت بالإنكليزية): إن نتائج استعراض منتصف المدة لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث مثيرة للقلق.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



بذلك، من الضروري تعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث في جميع مجالات العمل ذات الصلة. ونأمل أن نحصل على دعم قوي من المجتمع الدولي لإطلاق مبادرات مؤثرة ومحددة الأهداف للتصدي للتحديات في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد تكون الكوارث حتمية، ولكن لا داعي لزيادة الضرر والدمار. إن بناء مستقبل أكثر أماناً وقدرة على الصمود مسألة في أيدينا، وهي مسؤوليتنا الجماعية تجاه الأجيال القادمة.

السيد تشيكيتشي (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم هذا البيان باسم وفد بلدي ونغتنم هذه الفرصة لتقييم ما حققناه منذ اعتماد وتنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث. ونشيد باختيار موضوع الاجتماع: "العمل معاً للحد من المخاطر من أجل مستقبل قادر على الصمود".

أصبحت المخاطر الجوية الهيدرولوجية التي تؤثر على معظم الدول الأعضاء، ولا سيما في الجنوب الأفريقي، أكثر تواتراً وشدة وتعقيداً في إدارتها، وتعزى هذه المخاطر إلى تغير المناخ. ولحماية مواطنيها وأصولها من الآثار السلبية لهذه الكوارث، أعطت زمبابوي الأولوية للتنفيذ الكامل لأحكام إطار سندي. ووضع بلدي عدة سياسات واستراتيجيات وتدابير لإدارة مخاطر الكوارث تهدف إلى الحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود، متشياً مع استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية.

وفي ذلك الصدد، أطلقنا مبادرات مختلفة، بما في ذلك إنشاء إدارة للحماية المدنية وشراء وتركيب شبكات رادارية لرصد الأحوال الجوية ومحطات آلية للأرصاد الجوية ومحطات قياس مناسب الأنهار بصورة شبه آنية من أجل تحسين الدقة في الكشف عن الظواهر الجوية القاسية ورصدها وتتبعها.

وتماشياً مع أحكام إطار عمل سندي، ننفذ إدارة شاملة لمخاطر الكوارث من أجل كفالة عدم ترك أي شخص أو مكان خلف الركب. ونقدر الدور الذي تؤديه المجتمعات المحلية في الحد من مخاطر الكوارث. وفي ذلك الصدد، نلاحظ استخدام هياكل القيادة التقليدية التي أثبتت فعاليتها الكبيرة، وخاصة في نشر معلومات الإنذار المبكر والإنذارات.

مخاطرها، ولا يتناسب التمويل المتاح مع حجم مخاطر الكوارث الحالية والمستقبلية.

وتشكل التحديات التي تواجه الحصول على التمويل، ولا سيما التمويل بشروط ميسرة، عبئاً إضافياً أمام تعبئة حجم التمويل المطلوب. ولا يزال العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية مُستبعداً على أساس حالة ناتجها المحلي الإجمالي، وهو ما لا يعبر بدقة عن قدرتها على الصمود أو ضعفها في مواجهة الكوارث.

وبالإضافة إلى التكوين والحجم، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية ستستفيد أيضاً من نهج برنامجي أطول أجلاً للتمويل، بدلاً من التركيز على مشاريع متعددة قصيرة الأجل لا تغطي بشكل شامل جميع جوانب الحد من مخاطر الكوارث. ويجب أن تسترشد المشاريع باحتياجات المستفيدين وأن تكون مدفوعة بها.

كما أن التحديات المستمرة في إدارة جمع البيانات وتولييفها تمثل عقبات رئيسية أمام النهوض بالحد من مخاطر الكوارث وغيرها من أولويات التنمية المستدامة. ويجب التوسع بشكل كبير في التعليم والتدريب واستكمالهما بتدابير للاحتفاظ بالمهارات لسد تلك الفجوات في السنوات المقبلة.

ويود تحالف الدول الجزرية الصغيرة أن يبرز ويؤكد ضرورة الدعوة الواردة في الإعلان السياسي (القرار 289/77) إلى الاستثمار في تعزيز قدرات وإمكانيات الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية من أجل الحد من مخاطر الكوارث عن طريق تعزيز القدرات وبناء الاستثمارات والبرامج على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، بما في ذلك من خلال مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والمعهد العالمي للتعليم والتدريب.

وتستعد الدول الجزرية الصغيرة النامية حالياً لرسم مسار تنميتها المستدامة للعقد المقبل، الذي سيعتمد في المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والذي سيعقد في أنتيغوا وبربودا في العام القادم. وتعزيز القدرة على الصمود على المدى الطويل في الدول الجزرية الصغيرة النامية نتيجة ذات أولوية من نتائج المؤتمر. وللقيام

وخلف إعصار موكا دمارا واسعا وكارثيا في أعقابه. وأدى تأثيره إلى تفاقم التحديات المتعددة القائمة التي يواجهها الناس بسبب الانقلاب العسكري غير القانوني وفظائعه. وتسبب في مقتل أكثر من 450 شخصا، من بينهم العديد من الروهينغيا، وفي احتياج أكثر من 6 ملايين شخص للمساعدات الإنسانية. ويضاعف تدمير المنازل والبنية التحتية العامة والطرق والجسور والمحاصيل وحقول الأرز المعاناة الشديدة لشعب ميانمار. وقد واجه المتضررون من إعصار موكا صعوبات شديدة مختلفة تتراوح بين نقص المأوى والغذاء والدواء وانقطاع شبكات الاتصالات ووسائل النقل.

واستجابة للاحتياجات الإنسانية الملحة في المناطق المتضررة، قامت حكومة الوحدة الوطنية بتفعيل لجنة تنسيق عمليات الطوارئ ووافقت على إنشاء صندوق للطوارئ بمبلغ مليون دولار لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ. واستجابت لجنة التنسيق لجميع طلبات الإنقاذ وتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمعات المتضررة من خلال مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والمنظمات الأهلية.

وأود أن أشكر كيانات الأمم المتحدة في ميانمار، مغتتما الفرصة التي أتاحت لي اليوم، على استجابتها الملزمة وعلى تعاونها مع لجنة تكافؤ الفرص والوزارات ذات الصلة في حكومة الوحدة الوطنية. ونرحب بالبيان الصحفي الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن النداء العاجل لإعصار موكا في 23 أيار/مايو، ودعوته إلى الوصول إلى المحتاجين وضخ 333 مليون دولار على وجه السرعة من الأموال الإنسانية لتيسير الاستجابة الكاملة للإعصار واستدامة برامج إنقاذ الأرواح التي تعاني من نقص التمويل. وأود أن أشكر جميع الجهات المانحة الدولية على دعمها في هذا الصدد.

وكذلك أشكر مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على جهوده، ولكن لا بد من أن تصل المساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من جميع الزوايا، سيحاول المجلس العسكري

لقد علمتنا جائحة مرض فيروس كورونا دروسا أساسية - وهي أن الاستجابة للأخطار العابرة للحدود تتطلب جهودا متضافرة لتعزيز التعاون الوطني والإقليمي والدولي الذي يتبنى نهجا قطاعيا شاملا. إن الكوارث متعددة الأوجه، ولا يمكن الحد من مخاطر الكوارث بفعالية إلا من خلال العمل معا.

السيد تون (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى. وترحب ميانمار باعتماد الإعلان السياسي (القرار 289/77) للاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث. ونشكر الميسرين المشاركين، الممثلين الدائمين لإندونيسيا وأستراليا، على قيادتهما القديرة وعملهما الشاق.

في الوقت الذي نتحدث فيه، نشهد كوارث متكررة وشديدة بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم وآثارها المدمرة على حياة الناس ونمائهم. وإزاء هذه الخلفية، نكرر التأكيد على الحاجة إلى دمج تنفيذ إطار سندي كجزء من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وننشاطر الرأي القائل بأنه من دون إطار سندي، لا يمكن أن يكتمل تنفيذ خطة عام 2030. وبينما نفكر في التقدم الذي أحرزناه وهشاشتنا واستراتيجياتنا للحد من مخاطر الكوارث في منتصف مدة إطار سندي، من الضروري أن نكتف جهودنا واستثماراتنا في الحد من مخاطر الكوارث والبنية التحتية وبناء القدرة على الصمود. ومن الأهمية بمكان أيضا معالجة الفجوة التمويلية وتعزيز نظام التعاون الدولي من أجل زيادة إمكانية الوصول إلى نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. ويجب أيضا أن تُصمم تلك الاستراتيجيات خصيصا للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن الكوارث لا تعرف حدودا. وميانمار واحدة من أكثر المناطق عرضة للكوارث. وقد ضربت العاصفة الإعصارية الشديدة موكا، بشدتها غير المسبوقة وعواقبها المدمرة، ميانمار وبنغلاديش مؤخرا ووصلت إلى اليابسة فوق ساحل راخين في 14 أيار/مايو. واتجه الإعصار إلى داخل ميانمار، ومر كعاصفة داخلية عبر ولايتي تشين وكاشين ومناطق ماجواي وماندالاي وساغينغ لعدة ساعات.

أولاً، يجب تعزيز الجهود الدرامية إلى تعزيز ثقافة الوقاية من الكوارث من خلال التثقيف والتدريب بشأن أخطار الكوارث، كما أعيد تأكيده في الإعلان. وينبغي، على وجه الخصوص، إيلاء اهتمام خاص لتلبية احتياجات من يعيشون في أوضاع هشة وإشراكهم في برامج التوعية والتدريب المتصلة بأخطار الكوارث. ويمكن للبرامج التعليمية أن تؤدي دوراً هاماً في تعزيز فهم ومعرفة أفضل لمخاطر الكوارث، الأمر الذي يقلل بدوره من الخسائر في الأرواح البشرية.

ثانياً، إلى جانب الوقاية، يلزم إيلاء اهتمام أوثق لطريقتنا في الاستجابة لأثر الكوارث. والمعونة المادية حيوية للاستجابة للاحتياجات الأساسية للأفراد والمجتمعات التي تتأثر سلباً. والواقع أن العديد من أولئك الذين يعيشون في المناطق المعرضة للكوارث يعتمدون إلى حد كبير على سبل العيش والقطاعات التي تتأثر سلباً بالكوارث. وقد شدد البابا فرنسيس أيضاً على الحاجة إلى أن نأخذ في الحسبان أيضاً، بالإضافة إلى الخسائر المادية، الأضرار الداخلية - معاناة الذين فقدوا ذويهم وشهدوا تضحيات بجرف أرواح بأكملها. وللمجتمعات المحلية دور أساسي تؤديه في التصدي للخسائر المادية وغير المادية، ومن ثم فهي تحتاج إلى دعم كاف. وكما أكد البابا فرانسيس، لا ينبغي على الإطلاق الاستهانة بقدرتها على تعبئة نفسها في المواقف الكارثية. وتؤدي التقاليد الدينية والثقافية كذلك دوراً مهماً وتمثل مصدراً لإثراء عمل القدرة على الصمود.

وقد أتاح الكرسي الرسولي، ولا سيما من خلال عمل العديد من المدارس الكاثوليكية، فرصاً للتثقيف والتوعية لبناء ثقافة الوقاية. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تؤدي المؤسسات الكاثوليكية دوراً حاسماً - وأحياناً لا بديل له - في الاستجابة للكوارث من خلال مساعدة الأشخاص والمجتمعات المتضررة، بما في ذلك من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل الغذاء والماء والمأوى والأدوية، ولكن أيضاً من خلال توفير الرعاية والدعم الروحيين. ويظل الكرسي الرسولي ملتزماً بمواصلة أداء دوره في التصدي للحد من أخطار الكوارث.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

غير الشرعي، باستراتيجيته "التخفيضات الأربعة"، عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين وخاصة من يعيشون في المناطق المتأثرة بالنزاع.

ولذلك، أود أن أقدم بالطلبات التالية. ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والجهات الفاعلة الدولية، إلى تقديم العون والمساعدة الفوريين للمساهمة في ضخ الأموال على وجه الاستعجال في خطة الاستجابة والنداء العاجل، من أجل توفير الغذاء والدواء وملجأ الطوارئ والمواد غير الغذائية على وجه السرعة ووضع استراتيجيات لقنوات الإيصال تكفل وصول المعونة بفعالية إلى جميع المحتاجين، خاصة في المناطق المتأثرة بالنزاع. وندعو وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المعونة إلى تقديم المساعدة العوثية بإنصاف ومساواة إلى أكثر المجتمعات ضعفاً، بما في ذلك المشردون داخلياً في جميع أنحاء البلد، ولا سيما الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها المنظمات العرقية المسلحة وتحالفات الثورة. وندعو الجهات الفاعلة الدولية إلى التعاون مع لجنة التنسيق في تقديم مساعدات الإغاثة للمجتمعات الضعيفة في ميانمار. وندعو المجتمع الدولي إلى استكشاف جميع السبل الممكنة لضمان ألا يتخلف أحد عن الركب في إيصال المعونة الإنسانية. ويجب أن يتلقى جميع المحتاجين في ميانمار المساعدة التي تمس الحاجة إليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الوفود بأن البيانات ستقتصر مدتها على ثلاث دقائق للسماح لجميع المتكلمين بإكمال بياناتهم خلال هذه الفترة من انتخابات مجلس الأمن التي تجريها الجمعية العامة.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

رئيس الأساقفة كاتشيا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يسر الكرسي الرسولي أن يشارك في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سندي للفترة 2015-2030 ويرحب باعتماد إعلانه السياسي (القرار 289/77). وفي هذا الصدد، يود الكرسي الرسولي أن يعرض الاعتبارات التالية.

في جميع أنحاء فلسطين المحتلة، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وتفاقم الدمار البيئي. ومما لا شك فيه أن هذه السياسات والممارسات الظالمة قد أثرت على قدرات فلسطين التنموية في الاستعداد للكوارث والتعافي منها، لا سيما في منطقة معرضة بشدة للمخاطر الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات والجفاف والتصحر.

غير أن دولة فلسطين تواصل جهودها لترجمة الالتزامات الدولية إلى خطط للتنفيذ على الرغم من محاولات إسرائيل تقويض قدرة الشعب الفلسطيني الطبيعية على الصمود في وجه القمع والكوارث. وقبل 10 سنوات بالضبط أنشأنا أول قاعدة بيانات وطنية للخسائر الناجمة عن الكوارث بهدف الحد من آثار الكوارث، وحماية المجتمعات الضعيفة، وتعزيز استراتيجيات القدرة على مواجهة الكوارث من خلال القدرات العلمية والتكنولوجية.

وحتى اليوم، انضمت أكثر من 20 مدينة في فلسطين إلى مبادرة "جعل المدن قادرة على الصمود بحلول عام 2030" التي تهدف إلى تعزيز القدرة على الصمود من خلال المناصرة والتعليم وتبادل المعرفة والخبرات. ويجري أيضاً تشجيع البحوث الأكاديمية بشأن الحد من مخاطر الكوارث في الجامعات والمؤسسات، ويزداد تكامل التعاون الإنمائي بين الوزارات والوكالات من أجل الحد من مخاطر الكوارث.

وفي الختام، تنتهز دولة فلسطين هذه الفرصة للإعراب عن تقديرها للسيدة مامي ميزوتوري، الممثلة الخاصة للأمم العام للحد من مخاطر الكوارث، لزيارتها فلسطين وإجراء تقييم مباشر للتحديات والتقدم المحرز في مجالات الحد من مخاطر الكوارث.

وتقرّ دولة فلسطين أيضاً بالدور الهام الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، فضلاً عن الشركاء الإنمائيين والجهات المانحة، في دعم استراتيجية فلسطين الوطنية وخطة عملها بشأن الحد من مخاطر الكوارث، وتود أن تهنيئ الميسرين المشاركين للإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة لإطار سندي (القرار 289/77) على الاختتام الناجح لعملهم.

السيدة عبد الهادي (فلسطين) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد دولة فلسطين البيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن مجموعة ال 77 والصين، وتعرب عن امتنانها لعقد هذه المناقشة بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030.

إن من الحقائق التي لا يمكن إنكارها هي أنه على الرغم من أننا في منتصف الطريق نحو تنفيذ إطار سندي، فإننا لا نزال بعيدين عن تنفيذ الأهداف المحددة في عام 2015. إن الطفرة المفاجئة في الكوارث اليوم غير مسبوق تاريخياً ولا تزال تكشف عن أوجه ضعف البلدان من خلال عكس مسار عقود من التقدم في التنمية والحد من مخاطر الكوارث.

وتتزايد أوجه الضعف الناجمة عن الكوارث: فتغير المناخ لا هوادة فيه وتدهور الأراضي مستمر وارتفاع مستوى سطح البحر يتسارع والفقر المدقع مستعر والجوع في العالم آخذ في الارتفاع وانعدام الأمن الغذائي يزداد سوءاً والنزاعات مستمرة والتشرد بلغ أرقاماً قياسية جديدة. فالجميع متضرر في كل مكان. فاستعراض منتصف المدة لإطار سندي جرس إنذار وفرصة فريدة لتجديد تصميم العالم على عكس اتجاه نقاط الضعف هذه. من الكبير إلى الصغير، سيولد كل التزام وكل إنجاز زخماً في تنفيذ إطار سندي، الذي سيكون رابطاً مباشراً مع الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود وحماية الأرواح وسبل العيش.

وأحد مبادئ إطار سندي هو أن كل دولة تتحمل المسؤولية الأساسية عن الحد من مخاطر الكوارث. ولكن، في فلسطين، نقوض هذه المسؤولية الأساسية في كل دقيقة حيث يتعرض شعبنا لهجوم مستمر وتسرق أرضنا وتستغل مواردها الطبيعية وتُعاق التنمية بشدة. إن المصدر الرئيسي للكوارث في فلسطين هو الأخطار التي من صنع إسرائيل في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. لقد دمر الاحتلال الإسرائيلي بنى تحتية ممتدة وأراض زراعية، وقيد حركة الناس بشكل لا إنساني، وأقام بصورة غير قانونية جداراً بطول 700 كيلومتر وأكثر من 300 مستوطنة غير قانونية

اعتمدت من قبل القمة العربية في عام 2018 بالمملكة العربية السعودية، حيث أنشئت هذه الآلية لتحقيق أهداف الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وإطار سندي من حيث تنفيذ أهدافها بما يتواءم مع ظروف المنطقة العربية.

وتضم هذه الآلية في هيكلها الدول والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء أصحاب المصلحة المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث. إن المنطقة العربية تحتاج إلى تشجيع فهم مخاطر الكوارث من خلال تبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا وتصميم برامج تدريبية متخصصة في إدارة مخاطر الكوارث وتسهيل الحصول على المعلومات والبيانات ذات الصلة.

تحتاج المنطقة العربية إلى زيادة الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث وتحسين وسائل التنفيذ وتعزيز بناء القدرات وتوفير الموارد المالية والبيانات والشراكات، حيث تتطلب الأمانة العامة لإيجاد التمويل اللازم في إعداد تقرير اقتصادي تنفيذي معني بالحد من مخاطر الكوارث خاص بالمنطقة العربية والذي سيسهم بشكل كبير في تحديد أولويات الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث.

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أهمية تسريع دمج الحد من الكوارث في السياسات والبرامج والاستثمارات وعلى جميع الأصعدة، كما ستعمل الجامعة العربية على تعزيز وتطوير دورها في هذا المجال بما يفرضي إلى تعزيز جهود الدول العربية في تنفيذ إطار عمل سندي للحد من مخاطر الكوارث.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيدة أولسون (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلمت بالإنكليزية): يتعرض مئات الملايين من الناس كل عام لخطر الكوارث والأزمات الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان. فأوجه ضعفهم آخذة في الازدياد، وسبل عيشهم تضيق، ورفاههم على المحك. إن الضعفاء والذين يصعب الوصول إليهم هم الأكثر عرضة للخطر. ويكون العمل المحلي للحد من مخاطر الكوارث

وفي قابل الأيام، ستظل دولة فلسطين ملتزمة بتعزيز التعاون والشراكات مع جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجهات المعنية الأخرى، وتؤكد عزمها على التغلب على أزمات الوقت الحاضر من خلال التضامن والتعاون بهدف ضمان غد يسهل فيه التكيف للأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد العامري (جامعة الدول العربية): أود في البداية أن أتوجه إليكم، سيدي الرئيس، بالشكر والتقدير على تنظيم هذا الحدث الهام لاستعراض منتصف المدة لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، باعتباره فرصة مناسبة لتقييم التنفيذ والتحديات التي واجهت إحراز التقدم المنشود لتنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث منذ اعتماده في عام 2015، فضلاً عن أنها فرصة هامة لتعزيز الوعي العالمي وحشد الاهتمام السياسي لأهمية تنفيذ إطار سندي لارتباطه ارتباطاً وثيقاً بالجهود المبذولة لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة لعام 2030 وغيرها من الاتفاقات والاتفاقيات الحكومية الدولية، بما في ذلك، على سبيل المثال، اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

تواجه المنطقة العربية تحديات كبيرة في مجال الحد من مخاطر الكوارث، منها صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمخاطر والتمويل واستخدام التكنولوجيا الحديثة، فضلاً عن أن المنطقة العربية تعتبر إحدى أكثر المناطق تضرراً من التغيرات المناخية وانعدام الأمن المائي والغذائي والتصحر، بالإضافة إلى تزايد أعداد النازحين واللاجئين بسبب الأزمات، والتي تمثل إحدى المعوقات التي تعرقل تنفيذ إطار سندي. ولذلك فإن النهج المتبع لإدارة الكوارث لم يعد مناسباً ويحتاج إلى تغيير في أسلوب واستراتيجية العمل من خلال التحول من إدارة الكوارث وتداعياتها إلى السعي للحد من الكوارث والوقاية منها.

تهتم الدول العربية اهتماماً بالغاً بما يتعلق بفهم مخاطر الكوارث، حيث تم إنشاء آلية عربية تنسيقية للحد من مخاطر الكوارث، والتي

أنهم يعيشون عادة في المجتمعات التي يخدمونها، هم أعضاء موثوق بهم في المجتمع ويعرفون اللغة المحلية ويفهمون نقاط ضعف مجتمعهم ومخاطره واحتياجاته. فبعد الزلزال الذي ضرب تركيا وسورية، على سبيل المثال، كان الهلال الأحمر التركي والهلال الأحمر العربي السوري من بين أول الواصلين بعد الصدمة وسيكونان من بين آخر المغادرين، حيث وفر المأوى والخدمات الأساسية ودعماً جهود التعافي والتنمية على المدى الطويل.

ويضعنا الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى (القرار 289/77) على طريق جديد. ويجب أن نضاعف جهودنا لأن العديد من تدابير الحد من أخطار الكوارث لا تزال تقتصر على الالتزام السياسي ولا يزال التمويل لا يصل إلى المستوى المحلي ولا إلى أكثر البلدان والمجتمعات المحلية هشاشة وتضرراً من النزاعات. وللأسف، نعلم أن الكارثة التالية ليست مسألة "إذا" بل مسألة "متى". ويجب علينا أولاً تطوير وتنقيح قوانيننا الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث وتوسيع نطاق السياسات والخطط الشاملة للحد من مخاطر الكوارث المصممة لمواجهة أخطار متعددة وتغطية قطاعات متعددة والاستثمار فيها بما يكفل تحسين الدعم المقدم للمجتمعات المحلية لمنع الكوارث والتأهب لها وتوقعها. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير مصممة لمواجهة أخطار متعددة لتحسين الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها. ويجب أن نضاعف جهودنا في البلدان والمجتمعات المحلية المتخلفة حالياً عن الركب والتي تعاني من الهشاشة والمتضررة من النزاعات. وتماشياً مع ذلك، يتعين علينا أيضاً الاستثمار في السياسات والممارسات التي نعرف أنها فعالة، مثل توسيع نطاق نظم الإنذار والتحريك المبكرين، وهي تدابير فعالة من حيث التكلفة تنقذ الأرواح وتحمي سبل العيش وتقلل إلى أدنى حد من الخسائر والأضرار المصاحبة. وثانياً، يتعين علينا الاستثمار في تدابير طويلة الأجل للحد من أخطار الكوارث، تربط بين الجهود التي تبذلها دوائر العمل الإنساني والإنمائي وتوفر التمويل للسياسات والممارسات حيثما يوجد الناس - على مستوى المجتمع المحلي.

إن الحاجة الملحة واضحة. ويجب علينا تعزيز عملنا للحد من المخاطر وجعل كوكبنا أكثر أماناً للأجيال القادمة.

أقوى عندما يتم تمكين المجتمعات المحلية وتعزيزها للحد من المخاطر التي تواجهها. إن الاستثمار في العمل المحلي والجهات الفاعلة المحلية والحلول المحلية المستدامة في الأجل الطويل ينقذ الأرواح ويحمي سبل العيش ويعزز آليات الحماية الاجتماعية ويضمن أنظمة صحية وتعليمية قوية.

في عام 2015، اعتمد العالم رؤية عالمية جديدة لكيفية استعداد الدول للكوارث والاستجابة لها والتعافي منها بشكل أفضل وبناء القدرة على الصمود. واتفق إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث على المبادئ التوجيهية والأولويات، وعزز الحاجة إلى سياسات وممارسات متعددة الأخطار، وركز على نهج محوره الناس للحد من مخاطر الكوارث. يغذي إطار سندي عمليات التنمية المستدامة بأكملها، بوصفه أول جدول أعمال عالمي من هذا القبيل، وخاصة أهداف وغايات التنمية المستدامة. ويكاد يكون من المستحيل على البلدان والمجتمعات أن تتطور عندما تواجه دورة من الكوارث المتكررة. ومنذ اعتماد إطار سندي، واجهنا جائحة عالمية، وتزايد أوجه عدم المساواة، وزيادة المخاطر المتعلقة بالمناخ والطقس، مما أوصلنا إلى مكان لا يمكننا معرفته، مع تزايد الكوارث وتداخلها وتفاقمها. ومع ذلك، فقد تطور فهمنا للمخاطر الكامنة، وظهرت تكنولوجيات وآليات تمويل جديدة ومبتكرة تساعد في توفير الحلول.

ويتوقع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن يحتاج 200 مليون شخص سنوياً إلى مساعدات إنسانية بحلول عام 2050 بسبب الظواهر المناخية والجوية. ونعلم أيضاً أن الكوارث الطبيعية ستستمر، مثل الزلزال الأخير في تركيا وسورية، وأن خطر حدوث جائحة عالمية جديدة موجود دائماً. يعمل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بوصفه أكبر شبكة للعمل الإنساني، وجمعياتنا الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر البالغ عددها 192 جمعية في بلدان الدول الأعضاء على دعم حكوماتها للحد من مخاطر الكوارث. وتتمتع شبكة الاتحاد بمكانة فريدة لتقديم المشورة والدعوة وتنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث على مستوى المجتمع. إن موظفي جمعياتنا الوطنية و 16,5 مليون متطوع، بما

إنترناشيونال - بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم وتوفر التدريب والتعليم في مجالات التأهب للكوارث والاستجابة لها والتعافي منها. ونمكن أفراد المجتمع من المشاركة بنشاط في تحديد المخاطر ووضع استراتيجيات بشأن الهجرة والتخفيف من الآثار وتنفيذ تدابير للحد من مخاطر الكوارث. ولكننا نكرر أيضا النداء الذي وجهه العديد من المتكلمين الآخرين بشأن هذا الموضوع - ذلك النداء إلى أن تواصل الدول دعم مبادرات وكالات المعونة الدولية بفتح حدودها وتيسير نقل المعونة وإيصالها، ولا سيما الإمدادات الطبية.

وفي هذا الصدد، يجول بخاطري الفيضانات الأخيرة في باكستان والزلازل المروعة في تركيا وسورية، حيث كنا نشطين بشكل خاص وحيث نتوقف حياة الكثيرين على التعاون والتأزر على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ويساورنا القلق بشكل خاص أيضا من أن البلدان قد تغلق أبوابها أمام المعونة ووكالات المعونة قبل حدوث أزمة ونأمل أن تظل البلدان منفتحة على الفرص التي يمكن أن توفرها المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، لضمان أن تكون مستعدة لأسوأ السيناريوهات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ج) من البند 18 من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة 10/55.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن نظام مالطة ذي السيادة المستقلة.

السيد بيريسفورد - هيل (نظام مالطة ذو السيادة المستقلة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني لرئيس الجمعية العامة على توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى هذه المناقشة الهامة.

ينطوي إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 على أهمية كبيرة في مسعانا الجماعي لتعزيز القدرة على الصمود والتخفيف من آثار الكوارث على نطاق عالمي. ويوفر الإطار خريطة طريق شاملة تمكن الحكومات والمجتمعات المحلية والمنظمات الدولية من تعزيز استراتيجياتها للحد من مخاطر الكوارث والنهوض بالقدرة المجتمعية على الصمود. وبلاستفادة من منهجيات الاستشراف، يمكن لأصحاب المصلحة تحديد فرص الابتكار بشكل استباقي واتخاذ قرارات مستنيرة ومواءمة أعمالهم مع أهداف التنمية المستدامة. ويقر نظام مالطة ذو السيادة المستقلة بالدور المحوري لهذه الرؤية الاستراتيجية ويشارك بنشاط في المبادرات الرامية إلى إحراز تقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

ونحن نقف في طليعة ذلك الجهد من خلال تعزيز الأطر التعاونية وتبادل المعرفة بين الدول والمنظمات وأصحاب المصلحة لتحديد المخاطر وتخفيفها بشكل استباقي وإنشاء نظم إنذار قوية وتعزيز تدابير التكيف. وندعم بنشاط الأفكار الثاقبة التي تعزز القدرات المتعددة الأطراف ونعمل في شراكة مع أصحاب المصلحة المعنيين لتدعيم مساعي الحد من المخاطر. وتعمل وكالتنا الدولية للمعونة - مالتيزر